تصور مقترح لبناء نظام وطني لتصنيف الجامعات اليمنية في ضوء المعايير العالمية

فهمي أحمد علي محمد قشاش[1] مجيب على الجماعي[2]
fahmi777267111@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2025)19.2.166

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح لنظام وطني لتصنيف الجامعات اليمنية مستند إلى أبرز المعايير العالمية للتصنيفات الجامعية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التطويري، واستخدم الاستبانة طبقت على عينة قصديه مكوّنة من (22) من الخبراء في التعليم العالي. وقد أسفرت النتائج عن تحديد خمس مجالات رئيسة تشكل الإطار العام للتصنيف المقترح وهي (جودة التعليم والتعلم، والبحث العلمي، والتأثير المجتمعي، والحوكمة، والاستدامة. وأظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة لمجالات التصنيف المقترح مما يؤكد ضرورتها وقابليتها للتطبيق في البيئة اليمنية وفي ضوء النتائج تم بناء تصور متكامل يتضمن الأهداف والمكونات والمؤشرات واليات التطبيق المقترحة وأوصت الدراسة بضرورة تبني وزارة التعليم العالي للنموذج المقترح وتطوير سياسات وطنية ملائمة لدعم تطبيقه.

الكلمات المفتاحية: تصنيف الجامعات، الاتجاهات العالمية، التصنيفات الدولية.

مقدمة الدراسة تُعدّ الجامعات حجر الأساس في تحقيق التنمية وبناء الاقتصاد المعرفي وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث بفضل دورها في أنتاج المعرفة وتنمية رأس المال البشري ومع التنافس العالمي المتسارع أصبحت التصنيفات الجامعية أداة معيارية لقياس الكفاءة والفاعلية وجودة الأداء الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى تطوير تصنيفات وطنية تسهم في تحسين جودة التعليم العالي وتعزيز قدراته التنافسية وفي اليمن على الرغم من تعدد مؤسسات التعليم العالي الا أنه لا يوجد نظام وطني لتصنيف الجامعات, مما أدى إلى غياب مؤشر موضوعي يعكس أداء الجامعات وجودتها وعليه ظهرت الحاجة الملحة لتطوير نموذج وطني يستند إلى المعايير العالمية ويتلاءم مع خصوصية الواقع اليمني ومن هنا جاءت فكرة هذا الدراسة لبناء تصور مقترح يسهم في دعم جهود الوزارة والجامعات نحو تحسين الجودة التنافسية.

وفي هذا الواقع، تسعى دول العالم إلى تحسين جودة التعليم الجامعي والارتقاء بمخرجاته، وتزامن مع ذلك ظهور العديد من التصنيفات الجامعية (الوطنية، والإقليمية، والعالمية)، التي بات الاتجاه الغالب فيها هو الاعتماد على التصنيفات العالمية المرموقة (العلايا وآخرون، 2024، 17).

وقد أصبح التعليم الجامعي اليوم أحد ركائز التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي، ومحركًا أساسيًا لنهضة الأمم، وعنصرًا رئيسًا لتعزيز مكانتها بين الدول المتقدمة. لذلك اتجهت العديد من الدول إلى تطوير أنظمتها الجامعية بصورة تتوافق مع متطلبات التنافسية العالمية (العباد، 2017، 44). ونتيجة لذلك، برزت في السنوات الأخيرة تصنيفات عالمية تُقيّم أداء الجامعات وفق معايير دقيقة، وغالبًا ما تركّز على أفضل 500 جامعة حول العالم، وسط تباين في مواقف الجامعات العربية تجاهها ما بين التأييد والرفض (محمود، 2014، 61).

وتحظى التصنيفات العالمية للجامعات باهتمام واسع من الدول والمؤسسات الأكاديمية والباحثين والطلاب؛ إذ أصبحت أداة مؤثرة في تشكيل السياسات التعليمية وتعزيز قدرات الجامعات التنافسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. كما تُعد التصنيفات قوة دافعة لإحداث التغيير داخل الجامعات، لما تمثله من مؤشر علني على أدائها وسمعتها الأكاديمية، وتأثيرها على استقطاب الطلبة والباحثين (ناصف، 2016، 73). وتعكس التصنيفات كذلك مستوى تميز الجامعة وقدرتها على الإبداع الأكاديمي، ودعم الصناعات الوطنية، وتوظيف المعرفة، وجذب التمويل، والارتقاء بفعالية الأداء المؤسسي (شلبي، 2018، 112). كما تمثل أداة مهمة لقياس مدى مطابقة الجامعات للمعايير العالمية، مما يساعد الطلبة وأصحاب القرار في اختيار الجامعات المرموقة (محمد، 2020، 54). ومن هنا، تسعى الحكومات والجامعات إلى تلبية متطلبات هذه التصنيفات العالمية بما يعزز قدرتها التنافسية، ويرفع من سمعتها الأكاديمية، ويزيد من قدرتها على استقطاب الطلبة والباحثين من مختلف الدول (الصغير، 2021، 29).

ورغم ما تحققه الجامعات العالمية من تقدم كبير في التصنيفات الدولية، وما توليه من اهتمام للجودة والتميز والتنافسية؛ إلا أن الجامعات اليمنية ما تزال تفتقر إلى القدرة على مواكبة هذه التصنيفات. ويعود ذلك إلى وجود تحديات كبيرة حالت دون تحقيق الحد الأدنى من متطلبات المعايير الوطنية، فضلًا عن صعوبة تلبية المعايير الدولية الأكثر صرامة وشمولية.

وفي السياق اليمني، لا يزال واقع تصنيف الجامعات يعاني من قصور واضح، نتيجة محدودية مخصصات البحث العلمي، وضعف النشر الدولي، وغياب إطار وطني موحد لتقييم الأداء الجامعي، إلى جانب الظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت سلبًا على البيئة الأكاديمية (Al-Hakimi, 2021, p. 75) . وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعض الجامعات اليمنية لتطوير بنيتها الأكاديمية، إلا أنها ما تزال خارج نطاق المنافسة الإقليمية والدولية بصورة واضحة.

وقد أكدت دراسة العلايا وآخرون (2024) أن الجامعات اليمنية ما تزال غائبة عن التصنيفات العالمية الكبرى (ARWU، THE،QS) ،وأن حضورها يقتصر على تصنيف ويبومتركس وبعض قواعد البيانات مثل Scopus،وهو حضور لا يزال محدودًا وغير مستقر؛ ما يشير إلى الحاجة الملحة لإيجاد إطار وطني عادل وواقعي يقيّم الجامعات اليمنية بطريقة علمية تتوافق مع المعايير الدولية، ونظرًا لعدم وجود تصنيف وطني معتمد حتى اليوم، ومع تضاؤل القدرة التنافسية للجامعات اليمنية مقارنة بنظيراتها الإقليمية، تبرز الحاجة إلى بناء تصور وطني حديث يستند إلى التجارب العالمية، ويُراعي خصوصية الواقع اليمني، ويسهم في تحسين أداء الجامعات ورفع ترتيبها، ويقدم أساسًا علميًا لرسم السياسات الجامعية المستقبلية.

مشكلة الدراسة: تتجلى مشكلة الدراسة في غياب نظام وطني معتمد لتصنيف الجامعات اليمنية الأمر الذي يحد من قدراتها على تحسين جودة برامجها وتعزيز تنافسيتها الإقليمية والدولية كما أن عدم توفر معايير وطنية واضحة للتصنيف يؤدي إلى تباين الأداء وضعف الرؤية الإستراتيجية للتطوير. كما تشير التقارير الوطنية والورش الأكاديمية في اليمن – مثل ورشة جامعة الحديدة عام 2021م – إلى وجود فجوة واضحة بين أداء الجامعات اليمنية ومتطلبات التصنيفات العالمية، إذ تعاني الجامعات من ضعف القدرة التنافسية، وتدني مستوى النشر العلمي، وغياب الاستدامة المؤسسية، وغياب إطار وطني معتمد لتقييم الأداء الجامعي. وقد أوصت تلك الفعاليات بضرورة إنشاء تصنيف وطني يسهم في تحسين جودة التعليم العالي ورفع ترتيب الجامعات (العلايا وآخرون، 2024، 195).

ورغم تعدد الدراسات العربية في موضوع تصنيف الجامعات وجودة التعليم العالي، إلا أن السياق اليمني يفتقر إلى إطار وطني شامل ومتكامل لمعايير تصنيف الجامعات يتوافق مع الاتجاهات العالمية المعاصرة. كما أن الدراسات السابقة اليمنية ركزت غالبًا على مجالات محددة مثل الاعتماد والجودة، دون تقديم تصور شامل لآليات تصنيف الجامعات استنادًا إلى النماذج العالمية الرائدة مثل (QS)، و(THE)، و (ARWU) وتبيّن مراجعة الأدبيات عدم وجود دراسة يمنية حديثة تقدم نموذجًا مقترحًا يستند إلى تحليل مقارن للاتجاهات العالمية، يمكن تطبيقه على الجامعات اليمنية لتطوير سياساتها وقدراتها التنافسية. كما أظهرت مراجعة الأدبيات ندرة الدراسات اليمنية التي تناولت موضوع التصنيف بصورة منهجية شاملة، إذ ركزت أغلب الدراسات السابقة على جوانب جزئية مثل الجودة أو الاعتماد أو التحسين المؤسسي، دون تقديم نموذج متكامل يستند إلى تحليل مقارن للاتجاهات العالمية ويصلح للتطبيق في اليمن. وقد أكدت دراسة الشريف (2020، 240) أن بعض معايير التصنيفات لا تتلاءم مع واقع الجامعات العربية؛ مما يتطلب نماذج محلية متكيفة مع السياق.

وكما اشارة جامعة الرازي (2021) من خلال الواقع العملي إلى أن الجامعات اليمنية غائبة تمامًا عن التصنيفات العالمية الكبرى (QS،THE ، ARWU)، وأن ظهورها في Webometrics وScopus لا يعكس أداءً مؤسسيًا قويًا، بل يعكس ضعف المنظومة البحثية، وقصور البنية الرقمية، وانعدام الأنظمة الموحدة لجمع البيانات.

وبذلك تتحدد الفجوة العلمية في غياب إطار وطني حديث ومتكامل لتصنيف الجامعات اليمنية يستند إلى المعايير العالمية المعاصرة، ويتناسب مع الواقع البنيوي والمؤسسي للجامعات اليمنية. ومن ثم تبرز الحاجة إلى بناء تصور مقترح يمكن أن يشكل نواةً لنظام تصنيف وطني يُسهم في تحسين جودة الأداء ورفع القدرة التنافسية.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الأتي: ما التصور المقترح لبناء نظام وطني لتصنيف الجامعات اليمنية في ضوء المعايير العالمية؟

أهداف الدراسة: إعداد وتصميم تصور مقترح لمعايير تصنيف الجامعات اليمنية في ضوء التجارب العالمية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذا الدراسة من كونه يسعى إلى معالجة أحد أوجه القصور في منظومة التعليم العالي اليمني، من خلال:

أولا: الأهمية العلمية:

1 - يثري الأدبيات المتعلقة بتطوير أنظمة التصنيف الجامعي.

2- يقدم إطار علمي يربط بين المعايير العالمية ومتطلبات الواقع اليمني.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

1- يزود صانعي القرار بنموذج موحد لتطوير سياسات تصنيف الجامعات.

2- يعزز جودة التعليم والبحث العلمي داخل الجامعات اليمنية.

3- يسهم في دعم المعايير الوطنية للاعتماد والجودة.

حدود الدراسة

1- المكانية: الجامعات اليمنية.

2- الزمانية: البيانات المتاحة حتى عام 2025م

3- الموضوعية: بناء تصور مقترح لتصنيف الجامعات اليمنية، دون تقييم فعلي للأداء الجامعي.

4- البشرية: خبراء متخصصين من الأكاديميين في الجامعات اليمنية.

مصطلحات الدراسة:

تصنيف الجامعات **:**هو عملية تنظيم وترتيب الجامعات وفقاً لمعايير محددة ومقننة، تتعلق بجودة التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتوظيف، وغيرها من المؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة الجامعية (Salmi, 2009)ويُستخدم التصنيف كأداة لتقويم الأداء، وتعزيز التنافسية، وتوجيه السياسات التعليمية.

يعرفه الباحثان بأنه إطار منظم يهدف إلى قياس جودة أداء الجامعات وفق مجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية والنوعية.

معايير التصنيف: هي مؤشرات كمية ونوعية تُستخدم لتقييم الجامعات وترتيبها عالميًا أو وطنيًا، وتشمل جودة التعليم، البحث العلمي، السمعة الأكاديمية، والموارد وغيرها (محمد، 2020).

يعرفه الباحثان إجرائيا**:** بأنه مؤشر نوعي وكمي لتقييم وترتيب الجامعات اليمنية من حيث جودة التعليم والبحث العلمي والسمعة الأكاديمية.

التصور المقترح :يقصد به في هذا الدراسة الإطار النظري والمعياري الذي يتم بناؤه استنادًا إلى تحليل التجارب العالمية وتصنيف الجامعات، ويتضمن مجموعة من المعايير والآليات التي يُمكن من خلالها تصنيف الجامعات اليمنية بطريقة علمية ومنهجية (الخليفة، 2017).

يعرفه الباحثان إجرائيا: بأنه نموذج تطويري يتضمن أهداف ومكونات ومعايير وأوزان واليات تطبيق لتصنيف الجامعات اليمنية.

الجامعات اليمنية **:**ويقصد بها في هذا الدراسة جميع مؤسسات التعليم العالي العاملة في اليمن، سواء كانت حكومية أو خاصة، والتي تقدم برامج أكاديمية في مستويات الدبلوم، والبكالوريوس، والدراسات العليا، وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية.

يتبنى الباحثان تعريف اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي اليمنية: والتي تعرّف الجامعات بأنها مؤسسات مستقلة أكاديميًا وإداريًا تهدف إلى التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتلزمها الوزارة بتطبيق الجودة، تحديث البرامج، ورفع تقارير الأداء وفق الأنظمة الوطنية (وزارة التعليم العالي اليمنية، 2007).

الاتجاهات العالمية المعاصرة: هي الاتجاهات الحديثة في تصنيف الجامعات مثل التركيز على الاستشهادات البحثية، التعاون الدولي، الابتكار، والتأثير المجتمعي، وتعكس تطور نظم التعليم العالي عالميًا (Rauhvargers, 2013).

يعرفها الباحثان إجرائيا :تشير إلى النماذج الدولية المعروفة في تصنيف الجامعات، مثل تصنيف شنغهاي (ARWU)، وتصنيف التايمز (THE)، وتصنيف QS، وسيتم تحليل لاستخلاص المعايير الأكثر توافقًا مع الواقع اليمني، بما يخدم بناء التصور المقترح.

ثانياً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

1.دراسة العباد (2017) سعت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تحسين القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية. اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وجرى تحليل بيانات التصنيفات العالمية مثل Webometrics، وShanghai، وSCImago، دون استخدام أداة ميدانية. وتألفت العينة من بيانات الجامعة نفسها المستخرجة من قواعد البيانات العالمية، وقد تم اختيارها قصديًا لتحقيق هدف الدراسة. وتوصلت النتائج إلى وجود فجوات واضحة في عدد من المؤشرات البحثية كالنشر والاستشهادات العلمية، ما يتطلب تبني سياسات بحثية أكثر فاعلية. كما اقترحت الدراسة نموذجًا إستراتيجيًا لتحسين وضع الجامعة في التصنيفات.

2- دراسة نمور ومهري (2019) هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الجامعات الجزائرية في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية، وتحليل تأثير هذه التصنيفات على سياسات التعليم العالي. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت العينة على مجموعة من الجامعات الجزائرية تم اختيارها قصديًا باعتبارها الأكثر تمثيلًا للواقع الفعلي. خلصت الدراسة إلى أن معظم الجامعات الجزائرية غائبة عن التصنيفات الدولية، باستثناء جامعة واحدة ظهرت في المراتب الدنيا، وهو ما يعكس ضعف البنية البحثية ونقص السياسات المحفّزة للنشر العلمي.

3- دراسة حنفي (2019) هدفت إلى تحديد متطلبات التنافسية لجامعة بورسعيد واقتراح تصور لتطويرها بما يحقق ظهورها في التصنيفات العالمية. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتحليل بنية الجامعة الداخلية، إضافة إلى بيانات التصنيفات. وأخذت الدراسة جامعة بورسعيد بوصفها عينة قصدية. وكشفت النتائج أن الجامعة غائبة بشكل شبه كامل عن أغلب التصنيفات نتيجة ضعف المخرجات البحثية وقلة الاستشهادات، وأوصت الدراسة بمجموعة من الخطوات الإجرائية لرفع كفاءة البيئة البحثية.

4- دراسة محمد (2020) هدفت الدراسة إلى تحليل نقدي لواقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية الأربع الكبرى (QS، Shanghai،Webometrics ، THE). استخدمت الدراسة المنهج النقدي النوعي، وتم تحليل جميع الجامعات المصرية، دون اختيار عينة جزئية، وذلك لتعاظم الحاجة إلى تقييم شامل. بيّنت النتائج أن الجامعات المصرية في مراتب متأخرة غالبًا، وأن المقارنة بين الجامعات العربية والغربية غير منصفة لعدم تماثل الظروف والإمكانات. كما طرحت الدراسة ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لتطوير الجامعات.

5-دراسة محمد وآخرون (2020) استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى التصنيفات العالمية ومعاييرها، إضافة إلى الوقوف على الوضع التنافسي للجامعات المصرية. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت العينة على عدد من الجامعات المصرية تم اختيارها قصديًا لتمثيل التنوع. وأظهرت النتائج أن التصنيفات تقدم للجامعات خريطة طريق لتحديد نقاط القوة والضعف، إلا أن معظم الجامعات المصرية حصلت على مراتب متأخرة أو غابت تمامًا عن التصنيفات في بعض الفترات.

6- دراسة العربي (2020) تناولت هذه الدراسة سبل تحسين تصنيف جامعة حائل في QSبما ينسجم مع رؤية السعودية 2030. استخدم الباحث منهجية SWOT التحليلية، واختار جامعة حائل عينة قصدية لخصوصية الهدف. توصل إلى أن الجامعة تمتلك نقاط قوة مثل السمعة المحلية وعدد أعضاء هيئة التدريس، بينما تُعاني من ضعف في الشراكات الدولية ونقص في برامج التبادل الطلابي، وهو ما يؤثر مباشرة في مؤشرات QS.

7- دراسة الشريف (2020) هدفت إلى التعرف على مدى ملائمة معايير التصنيفات العالمية لواقع الجامعات العربية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وشملت العينة أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات العربية تم اختيارهم عشوائيًا وطبقيًا لضمان التمثيل. توصلت النتائج إلى أن بعض المعايير لا تتناسب مع واقع الجامعات العربية، خصوصًا معايير جوائز نوبل، واشتراط النشر باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يجعل دخول الجامعات العربية إلى التصنيفات أمرًا صعبًا.

8- دراسة الصغير (2021) بحثت هذه الدراسة أسباب تدنّي ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي والنقدي. وكانت العينة عبارة عن بيانات الجامعات المصرية، جُمعت قصدياً. أظهرت النتائج وجود تحيز كبير للتصنيفات لصالح الجامعات الغربية، إضافة إلى أن الجامعات المصرية ليست بحثية بطبيعتها، حيث يتركز دورها على التدريس أكثر من البحث العلمي. كما أظهرت النتائج تدني ظروف أعضاء هيئة التدريس، مما ينعكس سلبًا على المخرجات البحثية.

9-دراسة عبد المالك وشاشة (2022) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات Webometricsعلى ترتيب الجامعات الجزائرية. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وضمّت العينة عشر جامعات جزائرية تم اختيارها اختيارًا قصدياً بناءً على ترتيبها في التصنيف. وخلصت النتائج إلى أن الجامعات بحاجة إلى تعزيز الروابط الخارجية ورفع مستوى الظهور الإلكتروني، إضافة إلى زيادة النشر العلمي الذي يعد أساسًا في تقدم الجامعات داخل ويبومتركس.

10. دراسة بدوي وعز الدين (2023) هدفت إلى التعرف على دور الريادة الإستراتيجية في تحسين تصنيف جامعة المنوفية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغ حجم العينة 572 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم عشوائيًا طبقيًا وفقًا للكليات والتخصصات. وأثبتت النتائج أن التفكير الريادي والإبداع وإدارة الموارد والقيادة الريادية تسهم بدرجة عالية في تعزيز فرص الجامعة في تحسين تصنيفها العالمي.

11. دراسة العلايا وآخرون (2024) تعد من أهم الدراسات المتعلقة بالجامعات اليمنية. فقد هدفت إلى تحديد واقع الجامعات اليمنية في التصنيفات العالمية، وتحليل أسباب غياب معظمها عن التصنيفات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار الجامعات اليمنية بشكل كامل (عينة كلية) لضعف عددها. وأظهرت النتائج أن الجامعات اليمنية غائبة عن أغلب التصنيفات باستثناء Webometrics وScopus، وأن جامعة صنعاء كانت الأكثر حضورًا محليًا خلال السنوات (2020-2023). وأكدت الدراسة الحاجة إلى تفعيل البحث العلمي ودعم النشر العلمي لتحسين التصنيف.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة Rauhvargers (2013) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم موثوقية ومنهجيات أشهر التصنيفات العالمية مثل QS،THE ، و ARWU. اعتمد الباحث منهجًا تحليليًا نقديًا واشتملت الدراسة على تحليل عينة قصدية من التصنيفات العالمية لفحص معاييرها. بينت النتائج وجود تباين كبير بين التصنيفات من حيث نوعية البيانات، والأوزان المستخدمة، وطبيعة المؤشرات، إضافة إلى وجود تحيزات لصالح الجامعات الكبيرة والقديمة. وأوصت الدراسة الجامعات بعدم الاعتماد على تصنيف واحد، بل اعتماد مقارنة منهجية بين نماذج متعددة قبل تبنّي سياسات تحسين الأداء.

2. دراسة Marginson (2014) تناولت هذه الدراسة الأبعاد الجيوسياسية للتصنيفات العالمية، وكيف تعكس التوازنات العالمية للمعرفة والقوة. اعتمد الباحث منهجًا تحليليًا نقديًا، دون اللجوء إلى عينة ميدانية، إذ ركز على البيانات التاريخية للتصنيفات. أشارت الدراسة إلى أن الجامعات ذات الإرث الطويل في دول مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستفيد من النظام العالمي للبحث والنشر، ما يجعلها متقدمة دائمًا في التصنيفات. واعتبرت الدراسة أن تحسين ترتيب الجامعات في الدول النامية يتطلب إصلاحًا شاملًا في التمويل، والبحث، والبنية المؤسسية.

3. دراسة Alma, Coskun & Ovendireli (2016) هدفت هذه الدراسة إلى بناء إطار نظري خاص بتصنيف الجامعات التركية، وذلك في ضوء المقارنة بين عدة تصنيفات عالمية. استخدم الباحثون المنهج التحليلي، وتم تحليل الجامعات التركية باعتبارها مجتمع الدراسة بالكامل دون اختيار عينة محددة، وذلك لطبيعة الهدف الذي يتطلب الشمول. ركزت الدراسة على عناصر مثل البحث العلمي، جودة التدريس، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، وعدد الطلاب الدوليين، وأبرزت النتائج أن مؤشر الطلاب الدوليين يُعدّ أحد أهم المؤشرات المرتبطة بتدويل التعليم العالي، وأن الجامعات التركية بحاجة إلى تعزيز هذا الجانب للدخول في التصنيفات العالمية بقوة أكبر.

4. دراسة Hou & Jacob (2017) تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى ملائمة نماذج الجودة الآسيوية مع متطلبات التصنيفات العالمية. اعتمد الباحثان المنهج المقارن، واشتملت العينة على عدد من الجامعات في الصين، كوريا الجنوبية، وسنغافورة تم اختيارها قصديًا لكونها الأكثر نشاطًا في مجال الجودة. أظهرت النتائج أن الجامعات الآسيوية استطاعت تحسين ترتيبها من خلال الاستثمار المكثف في البحث العلمي، وتوظيف العلماء المتميزين، وتحسين السياسات المؤسسية، ما يجعل تجربتها مصدر إلهام للدول النامية.

5. دراسة Soh (2017) ركزت الدراسة على مدى عدالة التصنيفات العالمية وتوازنها، خاصة في ضوء تركيزها على النشر باللغة الإنجليزية. اعتمد الباحث المنهج التحليلي، واشتملت العينة على عدد من التصنيفات الدولية اختيرت قصديًا. خلصت النتائج إلى وجود تحيز لغوي واضح، ما يجعل الجامعات غير الناطقة بالإنجليزية في وضع غير تنافسي، حتى عندما تكون مخرجاتها البحثية قوية. كما بينت أن وجود فجوات في توثيق البيانات البحثية لدى الجامعات في الدول النامية يجعل ترتيبها متدنيًا حتى في الحالات التي تتحسن فيها مخرجاتها الفعلية.

ج-مناقشة الدراسات السابقة

-أوجه الاتفاق: تتفق معظم الدراسات) العلايا وآخرون،2024 ؛ محمد،2020 ؛ نمور ومهري،2019 ؛ بدوي وعزالدين، 2023) مع البحث الحالي في تحليل واقع الجامعات والحاجة إلى تطوير معايير تصنيف دقيقة، كما تتفق في استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة لجمع البيانات، كدراسات الشريف (2020) والصغير(2021) ، وتتفق في أن المجتمع الملائم لهذه الدراسات يتمثل في أعضاء هيئة التدريس أو الخبراء.

-أوجه الاختلاف: أغلب الدراسات السابقة ركزت على التحليل فقط، بينما الدراسة الحالية قدمت صورًا وطنيًا مقترحً للتصنيف، وبعض الدراسات ركزت على دولاً و جامعات مختلفة مثل مصر محمد، (2020) والجزائر عبدالملك وشاشة(2022) ، حنفي (2019) تناولت جامعة واحدة فقط، بينما ركزت الدراسة الحالية على الجامعات اليمنية، بعض الدراسات (مثلRauhvargers ، 2013 وMarginson، 2014) استخدمت المنهج الوثائقي فقط، بينما استخدم البحث الحالي استبانة، الاختلاف في تنوع الأهداف؛ فبعض الدراسات ركزت على التنافسية كدراسة العربي، (2020) أو الجودة، بينما البحث الحالي ركز على بناء تصور تصنيفي كامل.

د-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

- تحديد الفجوة العلمية المتمثلة في غياب نموذج وطني لتصنيف الجامعات اليمنية.
- دعم تحديد المعايير الخمسة الرئيسة للتصنيف استنادًا إلى ما أكدته الأدبيات العربية والعالمية.
- في بناء المقارنة بين المتطلبات الدولية والواقع اليمني.
- الاستفادة من الأدوات البحثية المستخدمة سابقًا في تطوير استبانة دقيقة موجهة للخبراء.
- الاستفادة من تحليل نقاط الضعف الشائعة في الدراسات العربية.

ه-خلاصة ما تميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة

- تقديم أول تصور وطني مقترح لتصنيف الجامعات اليمنية بشكل علمي وعملي.
- استخدام المنهج الوصفي التطويري الذي يجمع بين التحليل والبناء، على خلاف أغلب الدراسات التي اقتصرت على الوصف فقط.
- الجمع بين الاتجاهات والمعايير العالمية والواقع اليمني لإنتاج نموذج أكثر واقعية وقابلية للتطبيق.
- اعتماد عينة خبراء متخصصين مما يعزز مصداقية النتائج مقارنة بدراسات اعتمدت عينات عامة.
- تضمين أوزان معيارية ومصفوفة حسابية وآلية تنفيذ، وهي خصائص لم تتناولها الدراسات السابقة بهذا المستوى.
- شمولية التفسير والمناقشة وربط النتائج بالدراسات العربية والعالمية بشكل مقارن وعميق.

ثالثا: الخلفية النظرية

1-التصنيفات العالمية للجامعات

أ-مفهوم تصنيف الجامعات يمثل تصنيف الجامعات أحد أهم الآليات الحديثة المستخدمة لقياس أداء مؤسسات التعليم العالي، حيث يقوم على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار والسمعة الأكاديمية والتوظيف وغيرها من مكونات الأداء المؤسسي. وتُعد التصنيفات اليوم إحدى أهم أدوات التنافسية الدولية في التعليم العالي، إذ تُسهم في إبراز الفروق بين الجامعات وتحديد نقاط القوة والضعف في كل مؤسسة (العباد، 2017، 308). وقد بيّنت الأدبيات أن التصنيفات ليست مجرد قوائم ترتيبية، بل منظومات تقييمية متكاملة تساعد الجامعات على تحسين أدائها؛ فهي تقدم مقاييس معيارية يمكن من خلالها مقارنة الجامعات عبر الزمن، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير، إضافة إلى توجيه السياسات الجامعية نحو ممارسات الجودة العالمية (محمد، 2020، 198).

ب-نشأة وتطور تصنيفات الجامعات عالميًا شهدت بدايات القرن الحادي والعشرين ظهور موجة عالمية لتطوير تصنيفات جامعية مستندة إلى منهجيات علمية دقيقة، أبرزها تصنيف شنغهاي ARWU عام 2003، ثم تصنيف QS وتصنيف Times Higher Education (THE). وقد جاء هذا التوسع استجابةً للحاجة إلى أدوات عالمية تقيس التميز الجامعي، خصوصًا مع ازدياد المنافسة بين الجامعات وتحوّل التعليم العالي إلى مكوّن أساسي في الاقتصاد المعرفي (ناصف، 2016، 130).

ومع تطور هذه التصنيفات، توسعت معايير الأداء لتشمل: جودة التدريس، البحث العلمي، التأثير البحثي، التعاون الدولي، الابتكار، التوظيف، البيئة المؤسسية، البنية الرقمية، والسمعة الأكاديمية. وأُضيفت لاحقًا معايير مرتبطة بالاستدامة وجودة الحياة الجامعية. وقد أوضح الشريف (2020، 223) أن التصنيفات العالمية أصبحت إطارًا مرجعيًا للدول والجامعات لتطوير سياسات التعليم العالي.

ج-أهداف التصنيفات العالمية للجامعات يشير كلاً من الشريف (2020، 240)، العلايا وآخرون (2024، 185) إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى التصنيفات العالمية للجامعات إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

- الارتقاء بجودة مخرجات الجامعات عبر خلق بيئة تنافسية محلية وإقليمية ودولية.
- تعزيز السمعة الأكاديمية والبحثية للجامعات من خلال تطوير الخدمات التعليمية والبحثية.
- تحسين الأداء المؤسسي المستمر من خلال دعم الابتكار والإبداع لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.
- تبسيط قراءة واقع الجامعات عبر تحويل المعلومات الضخمة إلى مؤشرات كمية يسهل تحليلها.
- إثارة القضايا الوطنية المتعلقة بالأداء الجامعي ومراجعة سياسات التعليم العالي.
- توجيه خطط الجامعات نحو اقتصاد المعرفة وربط التعليم بالتنمية الوطنية.
- تعزيز قدرة الجامعات على الابتكار ودعم الصناعة عبر تقديم الاستشارات والابتكارات.
- توفير إطار مرجعي للمقارنة الدولية بما يمكّن الجامعات من تحديد موقعها وتطوير أدائها.
- رفع مستوى المعايير العالمية لتقييم الجامعات وضمان التقارب مع الاتجاهات الدولية.
- تقييم الوظائف الأساسية للجامعات (التدريس، البحث العلمي، التوظيف، التدويل).

د-أهمية التصنيفات العالمية للجامعات تُبرز العديد من الدراسات (محمد وآخرون، 2020؛ حنفي، 2019؛ محمود، 2014) أهمية التصنيفات العالمية، ويمكن تلخيصها في الآتي:

- تقييم جودة الجامعات عبر تحليل البيانات العلمية والبحثية، ومستوى النشر والاستشهادات.
- قياس جودة التعليم العالي محليًا وعالميًا مقارنة بنظيراتها.
- استشراف مستقبل الجامعة في ضوء أدائها في التصنيفات الدولية.
- تحديد موقع الجامعة عالميًا بصورة كمية دقيقة.
- تزويد المستفيدين بمعلومات مبسطة وموثوقة عن الجامعات.
- تعزيز التنافسية بين الجامعات وتحسين السياسات والاستراتيجيات.
- توجيه الطلاب والمؤسسات إلى الجامعات الأفضل جودة والأكثر مواءمة.
- رفع فرص توظيف الخريجين من الجامعات ذات التصنيف المتقدم.
- اعتبارها وسيلة عالمية لقياس أداء الجامعات وجودتها.
- تعزيز البيئة التعليمية الدولية متعددة الثقافات.
- تحفيز ثقافة الجودة والمساءلة المؤسسية باستخدام مؤشرات التصنيف.
- زيادة الإنتاج البحثي من خلال تحسين بيئة البحث العلمي.
- تعزيز التحليل الكمي في التقييم عبر مؤشرات دقيقة.

وبذلك تعد التصنيفات العالمية مؤشرًا لمدى جودة التعليم العالي، ومرجعية لصنّاع القرار في تطوير سياسات الجامعات محليًا وإقليميًا.

و-أنواع التصنيفات العالمية للجامعات يوضح محمد (2020) أن التصنيفات تنقسم من منظور جغرافي إلى نوعين رئيسيين:

1. **تصنيفات دولية:** تقيس أداء الجامعات على مستوى العالم، ومن أشهرها:
   - شنغهاي (ARWU)
   - كيو إس (QS)
   - التايمز (THE)
   - ويبومتركس

2. **تصنيفات محلية:** تقتصر على ترتيب الجامعات داخل الدولة فقط، وتهدف لدعم المقارنة المحلية وتحسين الأداء الداخلي.

التصنيفات العالمية ومعاييرها

1. تصنيف شنغهاي (ARWU) يعد أول تصنيف عالمي للجامعات، أطلقه معهد التعليم العالي بجامعة شنغهاي جياو تونغ عام 2003م بهدف قياس الفجوة بين الجامعات الصينية ونظيراتها العالمية .(Shanghai Ranking Consultancy, 2022)

أبرز خصائصه (حنفي، 2019):

– يعتمد بشكل كبير على الأداء البحثي.

– يركز على خمس مجالات معرفية: العلوم الطبيعية، الحياة والزراعة، الهندسة، الطب، والعلوم الاجتماعية.

– يستبعد العلوم الإنسانية لصعوبات القياس.

– يشمل الجامعات التي تضم:

– حائزين على نوبل أو ميداليات دولية

– باحثين ذوي استشهادات عالية

– منشورات في *Nature* و*Science*

– أوراق مفهرسة في SCI وSSCI

- يتم تقييم أكثر من 2000 جامعة، ويتم نشر أفضل 500 جامعة سنويًا.

يعتمد على ستة مؤشرات رئيسية، أبرزها:

- جوائز نوبل للطلاب والموظفين
- الباحثون الأكثر استشهادًا
- النشر العلمي المتميز
- نصيب الفرد من الأداء المؤسسي

ويمتاز بالموضوعية والتركيز على قوة البحث العلمي.

2. تصنيف كيو إس (QS) صدر أول مرة عام 1990م عن مؤسسة QSالبريطانية، ويعد من أكثر التصنيفات شيوعًا عالميًا بين الطلاب وأصحاب العمل، وأهم معاييره (ستة مؤشرات).(Dobrota et al., 2016) :

- السمعة الأكاديمية
- سمعة صاحب العمل
- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب
- عدد الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس
- نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين
- نسبة الطلاب الدوليين

ويتميز بتقديم تصنيفات حسب التخصصات كالهندسة والطب والعلوم الإنسانية

3. تصنيف ويبومتركس (Webometrics) صدر عن المركز الوطني للبحوث بإسبانيا، ويعتبر أكبر تصنيف يعتمد على الحضور الرقمي للجامعات، بدأ عام 2004م ويصدر مرتين سنويًا .(Web Metrics, 2021)

يعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- حجم المحتوى الإلكتروني
- الانفتاح والبوابات المفتوحة
- التميز العلمي للاستشهادات

وقد اتجهت الجامعات العربية مؤخرًا للاهتمام به لسهولة متطلباته وسرعة تحسين موقعها من خلال تعزيز الحضور الرقمي.

4. تصنيف التايمز (THE) صدر عام 2010م بعد انفصال المجلة عن QS، ويعتبر من أدق التصنيفات وأكثرها اعتمادًا عالميًا، ويعتمد على خمسة معايير رئيسية (عطا الله، 2023، 81):

- التدريس (بيئة التعلم)
- البحث العلمي
- الاستشهادات العلمية
- المنظور الدولي
- المردود الصناعي

يعرف بأنه التصنيف الوحيد الذي يقيس وظائف الجامعة بشكل متكامل .(McAleer et al.)

-الاتجاهات العالمية المعاصرة في تصنيف الجامعات تشمل الاتجاهات الحديثة في التصنيف تطوير مؤشرات للابتكار، وريادة الأعمال، والاستدامة البيئية، ودعم الاقتصاد المعرفي، وتعزيز التعاون الدولي، إضافة إلى مؤشرات تقيس جودة الحياة الجامعية. وقد أكدت الأدبيات أن التصنيف لم يعد يقتصر على القياس الكمي، بل أصبح يقيس البيئة المؤسسية والحوكمة والرقمنة (محمد، 2020، 209).

وتتجه العديد من الدول إلى تطوير تصنيفات وطنية خاصة بها تأخذ في الاعتبار الواقع المحلي وتستفيد من المعايير الدولية. وتشير دراسة الشريف (2020، 243) إلى أن التصنيفات الوطنية أصبحت أدوات مهمة لتحسين أداء الجامعات محليًا، وتُعد مقدمة للاندماج في التصنيفات الدولية.

2-واقع الجامعات اليمنية في ضوء التصنيفات العالمية تواجه الجامعات اليمنية تحديات كبيرة تؤثر على أدائها وتصنيفها، أبرزها: محدودية التمويل، ضعف البنى البحثية، غياب البيئة البحثية المحفزة، ندرة النشر العلمي الدولي، ضعف البنية التحتية الرقمية، والظروف الاقتصادية والسياسية. وقد أشار Al-Hakimi (2021, p.75) إلى أن هذه التحديات تعيق الجامعات اليمنية من دخول تصنيفات مثل QSو THE و.ARWU

وبيّنت دراسة العلايا وآخرون (2024، 190) أن الجامعات اليمنية تظهر فقط في تصنيف Webometricsوقواعد Scopus، وبشكل محدود ومضطرب، مما يعكس ضعف النظام البحثي وغياب الاستراتيجيات المؤسسية للتميّز.

كما أظهرت دراسة الصغير (2021، 4185) أن غياب البيانات الموثوقة، وانعدام نظم الحوكمة الأكاديمية، وتشتت المبادرات المؤسسية، كلها عوامل تؤدي إلى عدم قدرة الجامعات اليمنية على الظهور في التصنيفات الكبرى عالميًا.

3-موقع الجامعات اليمنية في التصنيفات العالمية (الهايمي واخرون، 2018، 78)

- **في تصنيف ويبومتركس (2017–2023)** تظهر البيانات وجود تفاوت كبير في ترتيب الجامعات اليمنية عبر السنوات، حيث:
  - تصدرت جامعة العلوم والتكنولوجيا محليًا بين 2017–2019م.
  - بينما احتلت جامعة صنعاء المركز الأول محليًا منذ 2020–2023م نتيجة لتحسينات في:
    - التحول الرقمي
    - نشر الأبحاث
    - تنفيذ مبادرات رؤية اليمن 2030

كما ظهرت جامعات جديدة ضمن التصنيف مثل:

- جامعة 21 سبتمبر للطب والعلوم
- جامعة القلم للعلوم الإنسانية

-في تصنيف سكوباس (2017–2023)

- حصلت جامعة صنعاء عام 2020م على ترتيب 4772 عالميًا.
- وجاءت جامعة تعز بترتيب 131 محليًا.

-غياب الجامعات اليمنية عن تصنيفات (QS، شنغهاي، التايمز) ويرجع ذلك إلى:

- عدم القدرة على تحقيق معايير البحث العلمي العالية.
- ضعف التمويل.
- غياب الاستشهادات العلمية.
- محدودية النشر الدولي.
- الظروف السياسية والاقتصادية التي أعاقت التطوير المؤسسي.

4-أسباب تأخر الجامعات اليمنية عن التصنيفات العالمية تشير ورشة جامعة الرازّي (2021) ودراسات أخرى إلى عدد من الأسباب:

أ-أسباب داخلية

- **تدني أوضاع أعضاء هيئة التدريس** وانقطاع الرواتب مما أدى لهجرة العقول وضعف الإنتاج البحثي.
- **ضعف الدوريات العلمية اليمنية** مقارنة بالدوريات الدولية.
- **قصور منظومة البحث العلمي** من حيث التمويل والموارد.

ب-أسباب خارجية

- تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية على استقرار الجامعات.
- ضعف الدعم الحكومي للبحث العلمي.

ج- أسباب تتعلق بمعايير التصنيفات

- صعوبة تحقيق المؤشرات المرتفعة المطلوبة للتصنيفات العالمية.
- اعتماد بعض التصنيفات على نسب محدودة من الجامعات (أول 100 أو 500 جامعة عالميًا).
- قلة البيانات الموثوقة المتاحة عن الجامعات اليمنية عالميًا.

رابعاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1-منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التطويري، لأنه الأنسب لوصف الواقع الراهن لتصنيف الجامعات اليمنية، وتحليل معايير التصنيفات العالمية، واقتراح تصور تصنيفي يتوافق مع السياق المحلي في ضوء المعايير الدولية.

2-أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد صممت في ضوء الدراسات السابقة والمعايير العالمية

3-مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، ممن لديهم خبرة في التعليم الجامعي، واختيرت عينة قصدية من (22) مشاركًا من جامعات مختلفة في صنعاء وعدن والحديدة وتعز.

5-صدق وثبات الأداة

جدول (1) ثبات مجالات الاستبانة وإجمالي الأداة

المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا	مستوى الثبات
جودة التعليم والتعلم	7	0.88	مرتفع جدًا
البحث العلمي	7	0.85	مرتفع
الحوكمة والاستدامة المؤسسية	7	0.91	مرتفع جدًا
البنية التحتية والخدمات الطلابية	6	0.83	مرتفع
التأثير المجتمعي والاقتصادي	7	0.87	مرتفع جدًا
الإجمالي	34	0.89	مرتفع جدًا

يتضح من الجدول (1) أن جميع مجالات الاستبانة حققت معاملات ثبات عالية تتجاوز 0.80، مما يشير إلى أن الأداة تتمتع بدرجة اتساق داخلي قوية بين البنود لكل مجال.

6- معيار الحكم على مؤشرات الأداة استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي

7- الأساليب الإحصائية تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الاستجابات.
- المتوسطات الحسابية لقياس مستوى توفر المعايير.
- الانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات ودرجة الاتفاق.
- الدلالات اللفظية لتفسير مستويات التقدير وفق مقياس ليكرت.
- معامل الفا كرونباخ.

خامساً: عرض النتائج ومناقشتها

أظهرت النتائج ارتفاع تقديرات أفراد العينة لجميع مجالات التصنيف المقترح وهي جودة التعليم والتعلم والتأثير المجتمعي والحوكمة والاستدامة وجاءت جميع المتوسطات ضمن المستوى (مرتفع – مرتفع جدا) مما يدل على ملامة هذه المجالات لبناء تصنيف وطني للجامعات اليمنية ونوضح ذلك بالآتي:

1- نتائج اجمالي المجالات

جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة الخبراء على درجة أهمية المجالات ككل

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
3	الحوكمة والاستدامة المؤسسية	2	4.10	0.57	82%	كبيرة
1	جودة التعليم والتعلم	1	4.05	0.54	81%	كبيرة
4	البنية التحتية والخدمات الطلابية	3	3.95	0.60	79%	كبيرة
5	التأثير المجتمعي والاقتصادي	4	3.90	0.58	78%	كبيرة
2	البحث العلمي	5	3.85	0.62	77%	كبيرة
الاجمالي			3.97	0.59	%79	كبيرة

يتضح من الجدول (2) ارتفاع درجة أهمية المجالات الخمسة لتصنيف الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، حيث حصلت على نسبة موافقة إجمالية بلغت (79%)، وبمتوسط حسابي كلي (3.97)، مما يعكس وعيًا مرتفعًا لدى المشاركين بأهمية تكامل مختلف الأبعاد الأكاديمية والإدارية والمجتمعية عند الحكم على جودة الجامعة وتصنيفها.

وقد حصل مجال الحوكمة والاستدامة المؤسسية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.10)، ونسبة موافقة (82%)، ويُعزى ذلك إلى تزايد الوعي بأهمية الحوكمة الفعالة في ظل الأزمات التي تواجه التعليم العالي في اليمن، والحاجة لتعزيز الاستقلالية والشفافية والتحول الرقمي كدعائم رئيسة للتصنيف المؤسسي الحديث.

يليه في المرتبة الثانية مجال جودة التعليم والتعلم، بمتوسط حسابي (4.05)، ونسبة موافقة (81%)، ويُعزى ذلك إلى إدراك الدور الجوهري الذي تلعبه مخرجات التعليم الجامعي وكفاءة البرامج الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في تحديد ترتيب الجامعة عالميًا.

وكانت المرتبة الثالثة من نصيب مجال البنية التحتية والخدمات الطلابية، بمتوسط (3.95)، ونسبة موافقة (79%)، ويُعزى ذلك إلى تزايد أهمية البيئة الجامعية، والتقنيات التعليمية، والبنية التحتية الداعمة للعملية التعليمية في تحسين تجربة الطالب والتصنيف المؤسسي. ويليه في المرتبة الرابعة مجال التأثير المجتمعي والاقتصادي، بمتوسط حسابي (3.90)، ونسبة موافقة (78%)، ويُعزى ذلك إلى الاعتراف المتزايد بدور الجامعة في تنمية المجتمع وربط التعليم بسوق العمل، رغم أن هذا المجال لا يزال يحتاج إلى سياسات موجهة لقياس أثر الخريجين ودعم الريادة.

أما المرتبة الأخيرة، فقد احتلها مجال البحث العلمي، بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، ونسبة موافقة (77%)، ويُعزى ذلك إلى التحديات التي تواجه الجامعات اليمنية في هذا الجانب، مثل ضعف التمويل، وقلة النشر في المجلات ذات التأثير العالمي، وضعف معدلات الاستشهاد، على الرغم من الاعتراف بأهمية البحث في التصنيفات العالمية.

2-مجال الحوكمة والاستدامة المؤسسية

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة الخبراء على درجة أهمية مجال الحوكمة والاستدامة المؤسسية

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
4	وجود آليات فعالة لإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي.	1	4.10	0.54	%82	كبيرة
1	تمتع الجامعة باستقلالية أكاديمية وإدارية.	2	4.05	0.55	%81	كبيرة
3	تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة.	3	4.03	0.58	%80	كبيرة
6	تطبيق التحول الرقمي في الخدمات الأكاديمية والإدارية.	4	4.01	0.59	%79	كبيرة
2	كفاءة إدارة الجامعة للموارد المالية بشكل مستدام.	5	4.00	0.60	%78	كبيرة
7	ضمان المساءلة المؤسسية في مختلف المستويات.	6	3.99	0.61	%77	كبيرة
5	الالتزام بالاستدامة البيئية في البنية التشغيلية.	7	3.95	0.63	%75	كبيرة
الاجمالي			4.10	0.57	%82	كبيرة

يتضح من الجدول(3) ارتفاع درجة أهمية معايير تصنيف الجامعات اليمنية في مجال الحوكمة والاستدامة المؤسسية، بمتوسط حسابي بلغ(4.10)، وبنسبة موافقة وصلت إلى(82%)، مما يعكس إدراكًا كبيرًا لدى المشاركين لأهمية وجود بنية مؤسسية حديثة ومستقرة تواكب الاتجاهات العالمية، كما يدل ذلك على إدراك عالٍ بأهمية الحوكمة كشرط أساسي في التصنيفات العالمية، خصوصًا في ظل الأزمات الإدارية والمالية التي تواجه الجامعات اليمنية مما يشير إلى اتفاق قوي بين المشاركين ويُعزى هذا الارتفاع إلى تزايد الحاجة لتعزيز الاستقلالية الأكاديمية والإدارية، وتطبيق مبادئ الشفافية والتحول الرقمي، وممارسات إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، التي أصبحت من المحددات الرئيسة في تصنيف الجامعات عالميًا، وقد حصلت جميع الفقرات في هذا المجال على درجة أهمية كبيرة، وتراوح متوسط الفقرات بين (3.95- 4.10)، بنسبة موافقة تراوحت بين (75% إلى 82%)، ويُعزى هذا التفاوت إلى: إدراك عالٍ لأهمية التحول الرقمي (أعلى الفقرات)، ووعي أقل نسبيًا بأهمية الاستدامة البيئية وكفاءة إدارة الموارد (أدناها)، ربما بسبب ضعف التركيز عليها في الواقع العملي الجامعي المحلي، وكان أعلى متوسط للفقرة رقم(4) والتي تنص على": وجود آليات فعّالة لإدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي بمتوسط (4.10)، وبنسبة(82) وبدلالة لفظية(كبيرة)،وهذا يعكس الوعي بالحاجة إلى استقرار إداري طويل المدى في البيئة الجامعية اليمنية، وكان أدنى متوسط للفقرة رقم(5) والتي تنص على "الالتزام بالاستدامة البيئية في البنية التشغيلية، بمتوسط (3.95)،وبنسبة(75%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يعني رغم أهميتها عالميًا، إلا أن ضعف الموارد والبنية المؤسسية قد يجعل الاهتمام بالاستدامة البيئية منخفضًا مقارنة ببقية العناصر، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العلايا وآخرون (2024)، والتي أكدت أن غياب سياسات واضحة للمساءلة والشفافية وضعف الاستقلالية أحد أهم أسباب تراجع الجامعات اليمنية عن التصنيفات العالمية ، ودراسة الشريف (2020) إذ أشارت إلى أن البيئة التشريعية والتنظيمية غير المستقرة في الجامعات العربية تعيق التنافسية الدولية.

3-مجال جودة التعليم والتعلم

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية
لموافقة الخبراء على درجة أهمية مجال جودة التعليم والتعلم

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
3	توفير الجامعة لتنوع في البرامج الأكاديمية يواكب متطلبات سوق العمل	1	4.20	0.48	%84	عالية جدًا
1	التزام أعضاء هيئة التدريس بنسبة إشراف مناسبة تضمن جودة التعليم الفردي	2	4.10	0.51	%82	كبيرة
4	تحقيق مستويات عالية من رضا الطلبة عن العملية التعليمية	3	4.05	0.54	%81	كبيرة
7	امتلاك أعضاء هيئة التدريس للمؤهلات والخبرات المناسبة	4	4.00	0.55	%80	كبيرة
5	إتاحة خدمات دعم أكاديمي وتقني متكاملة للطلبة	5	3.95	0.58	%79	كبيرة
6	اعتماد برامج الجامعة أكاديميًا من هيئات محلية أو دولية	6	3.90	0.60	%78	كبيرة
2	استقطاب الجامعة لطلبة دوليين في برامجها الأكاديمية المختلفة	7	3.70	0.63	%74	كبيرة
الاجمالي			4.05	0.54	%81	كبيرة

يتضح من الجدول(4) ارتفاع درجة أهمية معايير تصنيف الجامعات في مجال جودة التعليم والتعلم، بمتوسط حسابي بلغ(4.05)، ونسبة موافقة(81%)، ما يؤكد وعي المشاركين بأن جودة التعليم تمثل جوهر التصنيف الأكاديمي الحديث، ويُعزى هذا الارتفاع إلى الأهمية المحورية لمخرجات التعليم الجامعي، ومدى توافق البرامج مع سوق العمل، ورضا الطلبة، وكفاءة أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى الاعتماد الأكاديمي للبرامج، ويعزى ذلك إلى جودة البرامج الأكاديمية، وكفاءة التدريس، ورضا الطلبة، وهي المحور الأساسي في أي تصنيف عالمي، وقد حصلت جميع الفقرات على درجة أهمية كبيرة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3.70إلى4.10)، ونسب الموافقة بين(74% إلى 84%)، ويُعزى هذا التفاوت إلى: الاهتمام الكبير بجوانب سوق العمل وجودة التدريس (أعلى الفقرات)، بينما انخفض التقدير النسبي لفقرات مثل "استقطاب طلبة دوليين"، بسبب واقع محدودية الانفتاح الأكاديمي الدولي للجامعات اليمنية، وكان أعلى متوسط للفقرة رقم(3) والتي تنص على": توفير الجامعة لتنوع في البرامج الأكاديمية يواكب متطلبات سوق العمل، وبمتوسط حسابي(4.20)، وبنسبة(84%) ، وبدلالة لفظية(كبيرة جدا)، وهذا يعني يعكس إدراكًا بأن العلاقة مع سوق العمل أحد أهم عناصر المنافسة والتصنيف، وكان أدنى متوسط للفقرة رقم(2) والتي تنص على "استقطاب الجامعة لطلبة دوليين، بمتوسط حسابي(3.70)، وبنسبة(74%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يشير إلى ضعف الانفتاح الدولي للجامعات اليمنية بسبب الظروف الحالية، مما يفسر انخفاض التقدير النسبي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (2020)، التي بيّنت أن الجامعات العربية بما فيها اليمن تحتاج إلى تطوير برامجها وتحسين كفاءة التدريس لرفع ترتيبها في التصنيفات.

4-مجال البنية التحتية والخدمات الطلابية

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة الخبراء على درجة أهمية مجال البنية التحتية والخدمات الطلابية

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
2	توفر بنية تحتية تكنولوجية عالية الجودة.	1	4.05	0.54	%81	كبيرة
1	توفير قاعات دراسية مجهزة بتقنيات حديثة.	2	4.00	0.56	%80	كبيرة
5	تيسير الوصول إلى مصادر التعلم المتنوعة.	3	3.95	0.58	%79	كبيرة
4	إتاحة مرافق رياضية وثقافية للطلبة.	4	3.80	0.61	%76	كبيرة
6	توفير خدمات دعم مناسبة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.	5	3.75	0.65	%75	كبيرة
3	توفير خدمات إسكان جامعي ومرافق مناسبة.	6	3.71	0.68	%74	كبيرة
الاجمالي			3.95	0.60	%79	كبيرة

يتضح من الجدول(5) ارتفاع درجة أهمية معايير التصنيف في مجال البنية التحتية والخدمات الطلابية، بمتوسط حسابي(3.95)، ونسبة موافقة(79%)، مما يعكس قناعة بأهمية البيئة الجامعية كعامل رئيس في جودة العملية التعليمية، ويُعزى هذا الارتفاع إلى دور قاعات التدريس الحديثة، ومصادر التعلم الرقمية، والبنية التكنولوجية في تحقيق بيئة تعليمية تفاعلية مواكبة للعصر، و أهمية البيئة التعليمية الداعمة، وخاصة البنية التكنولوجية، وقد حصلت جميع الفقرات على درجة أهمية كبيرة، وتراوحت المتوسطات بين(3.71 إلى 4.05)، ونسب الموافقة بين(74% إلى 81%)، ويُعزى التفاوت إلى: التركيز العالي على التقنية ومصادر التعلم (أعلى الفقرات)، مقارنة بانخفاض نسبي في خدمات مثل الإسكان والدعم لذوي الاحتياجات (أدناها)، والتي غالبًا ما تعاني من نقص الموارد أو الإهمال، وكان أعلى متوسط للفقرة رقم(2) والتي تنص على" "توفر بنية تحتية تكنولوجية عالية الجودة" ،بمتوسط حسابي(4.05)، وبنسبة(81%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يعني يؤكد متوسط للفقرة رقم(3) والتي تنص على "توفير خدمات إسكان جامعي ومرافق مناسبة بمتوسط حسابي(3.71)،وبنسبة(74%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يعكس واقعًا معروفًا بضعف خدمات الإسكان والدعم الطلابي في معظم الجامعات اليمنية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة نمور ومهري (2019) التي أوضحت أن ضعف البنية البحثية والخدمية يؤثر سلبًا على ظهور الجامعات العربية في التصنيفات، ودراسة حنفي (2019) بأن ضعف البنية التحتية كان أحد أسباب تراجع الجامعات المصرية عن التصنيف.

6-مجال التأثير المجتمعي والاقتصادي

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة الخبراء على درجة أهمية مجال التأثير المجتمعي والاقتصادي

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	تنفيذ الجامعة لبرامج خدمة مجتمعية تستجيب لحاجات البيئة.	1	4.00	0.54	%80	عالية
4	تشجيع الطلبة على المشاركة في مبادرات التنمية المجتمعية.	2	3.95	0.56	%79	كبيرة
2	تحقيق معدلات توظيف عالية لخريجي الجامعة.	3	3.90	0.60	%78	كبيرة
3	إقامة شراكات فعالة مع القطاع الخاص لدعم المشاريع الطلابية.	4	3.85	0.58	%77	كبيرة
5	مساهمة خريجي الجامعة في التأثير الإيجابي في مجتمعاتهم.	5	3.80	0.62	%76	كبيرة
6	تنفيذ الجامعة لبرامج تدريبية موجهة للمجتمع.	6	3.75	0.63	%75	كبيرة
7	دعم ريادة الأعمال والابتكار في المشاريع الطلابية.	7	3.70	0.65	%74	كبيرة
الاجمالي			3.90	0.58	%78	كبيرة

يتضح من الجدول(6)ارتفاع درجة أهمية معايير التصنيف في مجال التأثير المجتمعي والاقتصادي، بمتوسط حسابي (3.90)، ونسبة موافقة (78%)، مما يعكس اهتمامًا ملحوظًا بدور الجامعة كمحرك للتنمية المجتمعية، ويُعزى ذلك إلى تزايد التوجهات العالمية التي تؤكد على ضرورة خدمة المجتمع المحلي، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، و يؤكد أهمية دور الجامعة في التنمية وربط التعليم باحتياجات المجتمع وسوق العمل، وقد حصلت جميع الفقرات على تقدير "كبيرة"، وتراوحت المتوسطات بين (3.70 إلى 4.00)، ونسب الموافقة بين (74.0% إلى 80.0%)، ويُعزى التفاوت إلى:بروز فقرات المشاركة المجتمعية المباشرة مثل "مبادرات التنمية"، مقابل تراجع نسبي في تقييم مساهمة الخريجين والابتكار الريادي، ربما نتيجة لضعف السياسات المؤسسية الداعمة لتتبع أثر الخريج، وكان أعلى متوسط للفقرة رقم(1) والتي تنص على "تنفيذ برامج خدمة مجتمعية تستجيب لحاجات البيئة بمتوسط حسابي(4.00) ، وبنسبة(80%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وكان أدنى متوسط للفقرة رقم(7) والتي تنص على": دعم ريادة الأعمال والابتكار في المشاريع الطلابية بمتوسط حسابي(3.70)، وبنسبة(74%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يعني يعكس ضعف السياسات التي تدعم الابتكار و ريادة الأعمال بشكل مؤسسي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Marginson (2014)التي بيّنت أن التصنيفات الحديثة بدأت تركز على الأثر المجتمعي والاقتصادي وليس فقط النشر العلمي..

5. مجال البحث العلمي

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لموافقة الخبراء على درجة أهمية مجال البحث العلمي

م	الفقرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
4	عقد شراكات بحثية دولية مع مؤسسات أكاديمية مرموقة	1	4.10	0.52	%82	كبيرة
6	دمج الجامعة لأبحاثها ضمن قواعد البيانات العالمية	2	4.00	0.56	%80	كبيرة
1	إنتاج الجامعة أبحاث علمية منشورة في مجلات محكمة سنويًا	3	3.95	0.59	%79	كبيرة
5	توفير تمويل منتظم ومحفز للبحث العلمي	4	3.80	0.64	%76	كبيرة
7	نشر الأبحاث في مجلات ذات معامل تأثير عالمي	5	3.75	0.61	%75	كبيرة
2	تسجيل معدلات استشهاد علمي متنامية في الإنتاج البحثي	6	3.70	0.63	%74	كبيرة
3	مساهمة الجامعة في تسجيل براءات اختراع	7	3.55	0.68	%71	كبيرة
الاجمالي			3.85	0.62	%77	كبيرة

يتضح من الجدول(7)أن مجال البحث العلمي حصل على درجة أهمية مرتفعة بمتوسط حسابي (3.85)، ونسبة موافقة (77%)، مما يعكس أهمية هذا المجال كعنصر محوري في التصنيفات العالمية، ويُعزى هذا التقدير إلى إدراك الدور المركزي للبحث في رفع مكانة الجامعات، وخاصة في جوانب مثل الشراكات الدولية، والتمويل البحثي، ونشر الأبحاث ذات معامل التأثير، وقد حصلت جميع الفقرات على درجة "كبيرة"، وتراوحت المتوسطات بين (3.55 إلى 4.10)، ونسب الموافقة بين (71% إلى 82%)، ويُعزى التفاوت إلى: الاهتمام المتزايد بالشراكات والنشر العالمي (أعلى الفقرات)، بينما تتراجع بعض الجوانب الكمية مثل براءات الاختراع ومعدلات الاستشهاد العلمي (أدناها)، مما يعكس ضعف مأسسة البحث والابتكار في الجامعات اليمنية حتى الآن، وكان أعلى متوسط للفقرة رقم(4) والتي تنص على "عقد شراكات بحثية دولية مع مؤسسات أكاديمية مرموقة بمتوسط حسابي(4.10)، ونسبة(82%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يشير إلى وعي بأهمية العلاقات البحثية الدولية في التصنيفات، وكان أدنى متوسط للفقرة رقم(3) والتي تنص على "مساهمة الجامعة في تسجيل براءات اختراع بمتوسط حسابي(3.55)،بنسبة(71%)، وبدلالة لفظية(كبيرة)، وهذا يعني يعكس ضعف منظومة الابتكار وبراءات الاختراع في اليمن عامةً وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العلايا وآخرون (2024) والتي أكدت ضعف النشر العلمي في الجامعات اليمنية، ودراسة الصغير (2021) التي أوضحت أن الجامعات العربية ليست بحثية بطبيعتها، بسبب ضعف الحوافز، قلة التمويل، ضعف البنية التحتية البحثية، ودراسة Rauhvargers (2013)التي أكدت تحيز التصنيفات العالمية نحو الجامعات ذات الإنتاج البحثي العالي..

سادساً: التصور المقترح لبناء نظام وطني لتصنيف الجامعات اليمنية في ضوء المعايير العالمية المعاصرة.

يتكون التصور المقترح لتصنيف الجامعات اليمنية من العناصر الآتية:

1- الهدف العام:

إنشاء نظام وطني موحد لتقييم الجامعات اليمنية استنادا إلى معايير عالمية.

2- المجالات الرئيسة ومعاييرها:

- جودة التعليم والتعلم (مؤشرات: كفاءة أعضاء هيئة التدريس، نواتج التعليم، رضاء الطلاب، سوق العمل)
- البحث العلمي (النشر، الاستشهادات، الشركات، براءة الاختراع)
- التأثير المجتمعي (مبادرات خدمة المجتمع، توظيف الخريجين)
- الحوكمة (الشفافية، السياسات، القيادة الرشيدة)
- الاستدامة (الاستدامة البيئية، التمويل المستدام)

3- الأوزان النسبية:

- يتم تحديده وفق نتائج الخبراء والدراسات الدولية.

4- آليات التطبيق:

- إنشاء وحدة وطنية للتصنيف.
- تدريب الجامعات على تطبيق المؤشرات.
- تحديث البيانات سنويا.

5- متطلبات نجاح التصور:

- الدعم المؤسسي وتوفير البيانات والتعاون بين الجامعات والوزارة.

6- الأساس المعرفي للتصور المقترح:

3- الاتجاهات والمعايير الدولية المعتمدة في تصنيف الجامعات (QS – THE – SHANGHAI).

4- نتائج الدراسة الميدانية، التي أظهرت ارتفاع وعي أعضاء هيئة التدريس بأهمية المعايير الخمسة (حوكمة – جودة تعليم – بنية تحتية – تأثير مجتمعي – بحث علمي).

5- الفجوة بين الواقع الحالي للجامعات اليمنية وبين اشتراطات التصنيفات العالمية، والتي تتركز في ضعف البحث العلمي، محدودية الشراكات الدولية، ضعف البنية التقنية، وغياب الاستدامة المؤسسية.

6- بناءً على ذلك يأتي هذا التصور ليوفّر إطارًا وطنيًا متدرجًا وواقعيًا وقابلًا للتطبيق.

7- ماهية التصور نظام تصنيف وطني يرتكز على خمس مجالات معيارية بأوزان علمية مدروسة، ويعتمد على مؤشرات قابلة للقياس، ويعالج الفجوة القائمة، ويُوجّه الجامعات اليمنية نحو تحقيق معايير المنافسة الإقليمية والدولية، ويعتمد على الحوكمة، جودة التعليم، البنية التحتية، التأثير المجتمعي، والبحث العلمي كأسس رئيسة للتصنيف.

7-الرؤية والرسالة للتصور المقترح

-الرؤية نظام وطني موحّد لتصنيف الجامعات اليمنية يُعزز الجودة والتنافسية والابتكار، ويواكب الاتجاهات العالمية، ويسهم في تحسين مكانة اليمن في خارطة التعليم العالي.

-الرسالة تطوير إطار تصنيفي يستند إلى معايير عالمية، ويتكيّف مع واقع الجامعات اليمنية، ويحفّز الجامعات على تحسين أداء الحوكمة، جودة التعليم، البيئة التعليمية، التأثير المجتمعي، والبحث العلمي، وصولًا إلى مخرجات ذات جودة إقليمية ودولية.

8-أهداف التصور المقترح

3- إعداد نظام وطني عادل وشفاف لتصنيف الجامعات اليمنية.
4- رفع مستوى جودة البرامج الأكاديمية والأداء المؤسسي.
5- تمكين الجامعات من مواكبة التصنيفات الدولية.
6- تعزيز البحث العلمي والنشر الدولي.
7- تحسين بيئة التعليم الجامعي والبنية التكنولوجية.
8- دعم الجامعات في بناء شراكات دولية ومجتمعية.
9- تعزيز دور الجامعات في التنمية الوطنية.

9-مبادئ التصور المقترح

1. الموضوعية والشفافية: الاعتماد على مؤشرات قابلة للقياس.
2. المرونة: قابلية التطبيق حسب قدرات الجامعات وتفاوت السياقات.
3. العدالة: مراعاة الفروق بين الجامعات (حكومية – أهلية – ناشئة – كبيرة).
4. الانسجام مع المعايير الدولية.

التحسين المستمر: مراجعة المعايير سنويًا.

الملائمة الواقعية: ربط التصنيف بظروف اليمن الحالية دون الإخلال بجوهر المعايير.

10-مكونات التصور (الإطار الهيكلي للتصنيف)

يتكوّن الإطار من خمس مجالات رئيسة تشكّل المنظومة التصنيفية، وكل مجال يحتوي على مجموعة من المؤشرات التفصيلية.

-مجال الحوكمة والاستدامة المؤسسية (الوزن المقترح: 25%)

يهدف الى تعزيز استقرار الجامعة، كفاءة إدارتها، وفاعلية سياساتها.

مؤشرات المجال

- وجود خطة إستراتيجية محدثة ومنفّذة.
- توافر آليات فعالة لإدارة المخاطر والطوارئ.
- نظام حوكمة واضح (مجلس جامعة – مجالس كليات – سياسات).
- شفافية القرارات والإفصاح المؤسسي.
- الاستدامة المالية والاعتماد على مصادر دخل متنوعة.
- الاستدامة البيئية في التشغيل والبنية التحتية.
- جودة القيادة الأكاديمية والإدارية.

مبررات اختيار المؤشرات

- ضعف الحوكمة من أبرز الفجوات في الجامعات اليمنية.

- التصنيفات الدولية تعتمد على الاستدامة والقيادة والشفافية كعوامل رئيسية.

-مجال جودة التعليم والتعلم (الوزن المقترح: 25%)

مؤشرات المجال

- الاعتماد الأكاديمي للبرامج.
- كفاءة أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم للطلاب.
- سياسات التقويم والقياس.
- رضا الطلبة عن التعليم.
- مواءمة البرامج لسوق العمل.
- التنوع في البرامج الأكاديمية.
- استقطاب الطلبة الدوليين (وزن مخفف).
- نظام التعليم الإلكتروني وتكامل التقنيات في التدريس.

مبررات المؤشرات

- نتائج الدراسة أظهرت أعلى متوسط في هذا المجال.
- التصنيفات العالمية تُعلي من جودة البرامج والمخرجات.

-مجال البنية التحتية والخدمات الطلابية (الوزن المقترح: 15%)

مؤشرات المجال

البنية التكنولوجية (شبكات – معامل – أنظمة أكاديمية).
القاعات والمختبرات والتجهيزات.
المكتبات الورقية والرقمية.
الخدمات الطلابية (إرشاد – إسكان – دعم نفسي – أنشطة).
مرافق ذوي الاحتياجات الخاصة.
معايير السلامة والأمن الجامعي.

مبررات المؤشرات

فجوة واضحة بين الجامعات اليمنية والمعايير الدولية في البنية الرقمية.
ضعف خدمات الطلبة أبرز المشكلات التي أظهرتها النتائج.

-مجال التأثير المجتمعي والاقتصادي (الوزن المقترح: 15%)

مؤشرات المجال

برامج خدمة المجتمع.
الشراكات مع القطاعين العام والخاص.
دعم الابتكار وريادة الأعمال.
مساهمة الجامعة في التنمية المحلية.
مبادرات توظيف الخريجين.
المشاركة في المشاريع التنموية.

مبررات المؤشرات

الجامعات اليمنية تفتقر إلى الربط بين التعليم وسوق العمل.
التصنيفات الدولية تركز على أثر الجامعة الاجتماعي والاقتصادي.

-مجال البحث العلمي والابتكار (الوزن المقترح: 20%)

مؤشرات المجال

- عدد البحوث المنشورة في مجلات محكمة دوليًا (Scopus – WoS).
- معدل الاستشهادات لكل عضو هيئة تدريس.
- المؤتمرات والفعاليات البحثية.
- الشراكات البحثية الدولية.
- تسجيل براءات اختراع.
- جذب تمويلات بحثية خارجية.
- وجود مجلات علمية معتمدة.

مبررات المؤشرات

- هذا المجال ظهر كأضعف المجالات في نتائج الدراسة (77%).
- التصنيفات العالمية تعتمد بشكل كبير على البحث والنشر.

6-مصفوفة تنفيذ التصور المقترح

جدول (8) مصفوفة تنفيذ التصور المقترح

المكون / المجال	الآليات والوسائل	أساليب التنفيذ	الجهات المسؤولة
الحوكمة والاستدامة المؤسسية	تقييم مؤشرات الشفافية، الاستقلالية، التحول الرقمي	تدقيق داخلي، زيارات تقييم، تقارير حوكمة	وزارة التعليم العالي، الجامعات، هيئة التصنيف
جودة التعليم والتعلم	قياس جودة البرامج، كفاءة التدريس، رضا الطلبة	استبانات، تحليل نتائج الطلبة، مراجعة الاعتمادات	الجامعات، هيئة الاعتماد الأكاديمي
البنية التحتية والخدمات	توثيق المرافق، الخدمات الطلابية، البنية التقنية	زيارات ميدانية، تقارير فنية، استبيانات الطلبة	الجامعات لجنة فنية محايدة
التأثير المجتمعي والاقتصادي	قياس المشاركة المجتمعية، الريادة، التوظيف	تحليل بيانات الخريجين، استبيانات، شراكات	الجامعات، غرف التجارة، منظمات المجتمع
البحث العلمي	قياس النشر، الاستشهاد، الشراكات الدولية	تحليل قواعد بيانات النشر، التوثيق البحثي	الجامعات، المجالس البحثية، وزارة التعليم العالي

7-آلية حساب الدرجات وترتيب الجامعات

تُمنح كل جامعة درجة من 100 حسب الأوزان التالية:

الحوكمة: 25 درجة

جودة التعليم: 25 درجة

البنية التحتية: 15 درجة

التأثير المجتمعي: 15 درجة

البحث العلمي: 20 درجة

تُحسب الدرجة النهائية لكل مجال بجمع درجات المؤشرات.

تُصنف الجامعات وفق مستويات:

الفئة :+A85 فأعلى

الفئة A: 75–84

الفئة B: 65–74

الفئة :C أقل من 65

ينشر التصنيف سنويًا على موقع الوزارة.

8-متطلبات تنفيذ التصور المقترح

- الدعم المؤسسي وتوفير البيانات والتعاون بين الجامعات والوزارة.
- إنشاء وحدة وطنية لتصنيف الجامعات تتبع لوزارة التعليم العالي.
- تطوير نظام معلومات وطني لجمع البيانات من الجامعات.
- تدريب كوادر الجامعات على تطبيق المؤشرات.
- دعم الجامعات ماليًا وتقنيًا لتحسين البنية التحتية.
- إطلاق منصة إلكترونية متخصصة لعرض نتائج التصنيف.
- مراجعة الأوزان والمعايير كل عامين.

9-معوقات التصور المقترح

أ-معوقات مؤسسية وإدارية

- ضعف البنية المؤسسية للجامعات، وعدم توفر وحدات خاصة بالجودة أو قواعد بيانات موثوقة.
- غياب الحوكمة الرشيدة في بعض الجامعات، مما يحد من الشفافية والمساءلة المطلوبة لنجاح التصنيف.
- مقاومة التغيير من بعض الإدارات الجامعية بسبب التخوف من المساءلة أو فقدان السيطرة.

ب-معوقات مالية وتقنية

- ضعف التمويل الموجه لتطوير التعليم العالي، وخاصة ما يتعلق بالتحول الرقمي والبحث العلمي.
- قصور في البنية التحتية الرقمية، مثل نقص الأنظمة الإلكترونية لجمع البيانات وتحليلها.

جـ-معوقات بشرية ومعرفية

- نقص الكوادر المؤهلة لإدارة عمليات التصنيف والتحليل الإحصائي والمعايير الأكاديمية.
- ضعف الوعي بثقافة التصنيف والجودة لدى بعض أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعات.

د-معوقات خارجية وسياقية

- الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في اليمن، والتي تعيق الاستقرار المؤسسي وتحد من تنفيذ المشاريع التطويرية.
- غياب جهة وطنية معتمدة تتولى تنظيم ومتابعة التصنيف الجامعي على المستوى المحلي.

ه-سبل التغلب على المعوقات

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة للتصنيف الجامعي، تتبع لوزارة التعليم العالي، وتعمل بمهنية وشفافية.
- إصدار قرارات وتشريعات تُلزم الجامعات بتوفير البيانات والأدلة الداعمة لمعايير التصنيف.

- تخصيص ميزانيات مستقلة لتطوير البنية التحتية الرقمية وربط التصنيف بخطط التحول الرقمي الجامعي.
- إطلاق برامج تدريب وتأهيل مستمر للقيادات الجامعية والعاملين في وحدات الجودة والإحصاء.
- تبني نهج تشاركي وتحفيزي بدلاً من النهج العقابي، لرفع تقبل الجامعات لفكرة التصنيف والعمل على تحسين موقعها.
- تطوير نماذج مبسطة ومناسبة للواقع اليمني، وتطبيقها تدريجيًا بالتوازي مع تطوير القدرات المؤسسية.
- الاستفادة من الدعم الإقليمي والدولي عبر الشراكات الأكاديمية والمشاريع التنموية لتحسين بيئة التعليم العالي.
- تعزيز ثقافة الجودة والتنافس الإيجابي من خلال إقامة جوائز سنوية للجامعات المتميزة وتصنيفها علنًا.

10- الاستنتاجات

- هناك اتفاق كبير بين الخبراء على أهمية تطوير نظام تصنيف وطني للجامعات اليمنية يتسق مع الاتجاهات العالمية.
- جميع المجالات الخمسة حصلت على درجة أهمية مرتفعة، مما يؤكد حاجة الجامعات إلى تحسين شامل في بنيتها المؤسسية والأكاديمية.
- يتصدر مجال الحوكمة المجالات الخمسة، مما يعكس إدراكًا لغياب سياسات المساءلة والشفافية والاستقلالية.
- يحتل البحث العلمي المرتبة الأخيرة، بسبب التحديات المتعلقة بالتمويل والنشر والشراكات.
- تظهر النتائج أن الجامعات اليمنية تمتلك الاستعداد النظري للتحسين، لكن ينقصها التطبيق العملي المنظم.
- أثبتت النتائج ضرورة إيجاد معايير محلية مستندة إلى المعايير العالمية مع مراعاة السياق اليمني.

11-التوصيات

أ-على مستوى وزارة التعليم العالي

- تبني النظام الوطني المقترح لتصنيف الجامعات.
- تطوير تشريعات ملزمة لضمان جودة البيانات.

ب-على مستوى الجامعات

تحسين البنية التحتية للبحث العلمي.

- تفعيل الحوكمة والشفافية.
- بناء قواعد بيانات دقيقة ومحدثة.

جـ-على مستوى الجودة والاعتماد

- تبنّي مؤشرات جودة متوافقة مع التصنيف الوطني.
- تعزيز دور مراكز الجودة في المتابعة والتحسين المستمر.

د- على مستوى الباحثين إجراء دراسات مستقبلية للتطبيق التجريبي للتصور المقترح

12-المقترحات

- أنموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية للجامعات اليمنية في ضوء التصنيفات العالمية.
- الاستدامة المؤسسية كمدخل لتحسين تصنيف الجامعات اليمنية.
- متطلبات الاعتماد الأكاديمي الدولي وتأثيرها على تحسين ترتيب الجامعات اليمنية.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع بالعربية:

1- بدوي، محمد فوزي أحمد؛ وعز الدين، سماح فؤاد عبد الغفار. (2023). الريادة الإستراتيجية مدخلًا لتحسين ترتيب جامعة المنوفية في التصنيفات العالمية، المجلة التربوية بكلية التربية بجامعة سوهاج، 109 (1)، 2-108.
2- الجامعات العربية في ضوء تصنيف شنغهاي. (2019). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دارسات (26/كانون الأول-ديسمبر/2019م).
3- جامعة الرازي (2021). واقع الجامعات اليمنية ضمن قوائم التصنيفات العالمية "التحديات والحلول المقترحة (2021). ورشة عمل، جامعة ال ارزي، الجمهورية اليمنية.
4- الحكيمي، محمد. (2014) التحديات التي تواجه الجامعات اليمنية في التصنيفات العالمية. المجلة الدولية لدراسات التعليم العالي. مجلد8. عدد11. 50-83.
5- حنفي، محمد ماهر محمود (2019). متطلبات تفعيل القدرة التنافسية لجامعة بورسعيد في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة كلية التربية- جامعة بورسعي د، (26)، 1-41.
6- الخليفة، س. (2017). **التصور المقترح في الدراسات التربوية**. مجلة البحوث التربوية، 9(3)، 120–140.
7- الشريف، فاتنة سعد الدين (2020). مدى ملائمة معايير التصنيف العالمية للجامعات لواقع الجامعات العربية- دراسة تقويمية، المجلة التربوية، 134 (2)، 221-264.
8- شلبي، أماني عبد العظيم مرزوق. (2018). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبارت العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، مصر.
9- الصغير، أحمد حسين. (2021). أسباب تدني ترتيب الجامعات المصرية الحكومية في التصنيفات العالمية: دراسة تحليلية نقدية، المجلة التربوية بكلية التربية بجامعة سوهاج، 10 (91)، 4181-4213.
10- العباد، عبد الله بن حمد بن إبراهيم. (2017). نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 6 (3)، 306-327.

11- عبد المالك، ارشدي؛ وشاشة، فارس. (2022). توظيف مؤشرات تصنيف ويبومتركس في تحسين ترتيب الجامعات، مجلة المعيار، 13 (1)، 254-270.
12- العربي، هشام يوسف مصطفى علي (2020). إستراتيجية مقترحة لتحسين جامعة حائل في تصنيف كيوإس لتحقيق رؤية المملكة 2030، دارسات عربية في التربية وعلم النفس، (128)، 407-469.
13- عطا الله، عبد الله السيد (2023). تصور مقترح لتحسين الوضع التنافسي لجامعة الأزهر في التصنيفات العالمية للجامعات في ضوء معايير الاقتصاد الأخضر، مجلة كلية التربية بجامعة بني سويف، (2)، 64-122.
14- العلايا، فتحية، والبخيتي، محمد، والعروسي، عبد السلام، (2024)، واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وسُبل تطويرها، فتحي مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد 3، عدد 3، ص 183- 209.
15- محمد، سحر على (2020). دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، 6 (14)، 1-71.
16- محمد، سمر مصطفى محمد (2020) التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات المصرية منها، مجلة كلية التربية ببنها، (124)، 195-520.
17- محمود، ولد محمد عيسى (2014). آليات تحسين أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مجلة المالية والأسواق، (1)، 25-50.
18- ناصف، محمد أحمد حسين (2016). تصنيف الجامعات عالمياً في كِل من جمهورية مصر العربية وتايوان (دارسة مقارنة (، مجلة التربية المقارنة والدولية، (4)، 125- 262.
19- نمور، ومهري، نوال، عبد الحمي د. (2019). التصنيفات الدولية كأداة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي: فرص مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (51)، 1-16.
20- الهايمي، بشير، حميد محمد، وحجينه فضل الله، (2018)، العوامل المؤثرة في أداء مؤسسات التعلم العالي اليمنية، التحديات والعقبات، المجلة الدولية للهندسة التكنولوجية. 7(21 ،3)، 256-280.
21- Alma, B., Coskun, E., &Ovendireli, E. (2016). University ranking systems and proposal of a theoretical framework for ranking of Turkish Universities: A case of management departments. Procedia - *Social and Behavioral Sciences* 235, pp. 128-.831.
22- Audretsch, D., &Belitski, M. (2022). A strategic alignment framework for the entrepreneurial university. Industry and Innovation.29 (2), 285-.903
23- Garcia, N., Salinas, D., Viedma, E., & Docampo, D. (2019). Mining university rankings: Publication output and citation impact as their basis. Research Evaluation. 28 (3), 232-240. [6] Ivancevic, V., & Lukovic, I. (2018). National university rankings based on open data: A case study from Serbia. Procedia Computer Science 126, pp. 1516-1525.
24- Hou, A., & Jacob, W. (2017). *Quality assurance and global university rankings in Asia: A comparative study*. International Journal of Educational Development, 55, 45–58.
25- Ivancevic, V., & Lukovic, I. (2018). *Review of global university rankings and analysis of Serbian universities*. Journal of Education and Learning, 7(4), 95–110.
26- Ivancevic, V., & Lukovic, I. (2018). **Review of global university rankings and analysis of Serbian universities**. *Journal of Education and Learning*, 7(4), 95–110. https://doi.org/10.5539/jel.v7n4p95
27- **Marginson, Simon. (2014).** University rankings and the shaping of higher education. *Journal of Higher Education Policy,* 44–65.
28- **Rauhvargers, Andrejs. (2013).** Global university rankings: Their impacts, methodologies, and reliability. *European University Association Report,* 12–56
29- Robinson-Garcia, N& Calero-Medina, C (2014): What do university rankings by fields rank? Exploring discrepancies between the organizational structure of universities and bibliometric classifications, Scientometrics, 98, 1955-1970.
30- Salmi, J. (2009). *The challenge of establishing world-class universities*. World Bank.
31- Soh, K. (2017). *The fairness of university rankings*. Studies in Higher Education, 42(1), 1–14.
32- Vermon, K., Balas, M., & Momani, H. (2018). **Global university ranking systems and their impact on academic performance improvement**. *Journal of Higher Education Policy and Management*, 40(5), 450–465. https://doi.org/10.1080/1360080X.2018.1492031
33- Vidal, J., & Ferreira, C. (2020). Universities under pressure: the impact of international university rankings. Journal of New Approaches in Educational Research (NAER Journal).9 (2), 181-.391
34- Webometrics Ranking (2022). RANKING WEB Of UNIVERSITIES. Available at: https://www.webometrics.info/en/aw/Egypt. retrieved on 22/7/2023.
35- Zhong, N. (2016). University Rankings Need Improvement. The Journal of Design, Economics, and Innovatio

A Proposed Framework for Building a National System for Ranking Yemeni Universities in Light of International Standards

Fahmi Ahmed Ali Mohmmed Kashash[1] **Mujib Ali Abda Al-Jama' i**[2]

Abstract: This research aims to build a global idea for classifying Yemeni universities into a global university ranking system. It used an educational tool for developmental recipes and was able to create a professional model for its planning, consisting of (22) experts in higher education.

The results identified five key areas that form the general framework for the proposed classification: (quality of education and learning, scientific research, societal impact, governance, and sustainability).

The results showed that the sample members' assessments of the proposed classification areas were high, confirming their necessity and applicability in the Yemeni environment. In light of the results, an integrated vision was built that includes the proposed goals, components, indicators, and implementation mechanisms. The research recommended that the Ministry of Higher Education adopt the proposed model and develop appropriate national policies to support its implementation.

Keywords: University rankings, Global trends, International rankings.